

رقمنة القطاع المالي كآلية لتعزيز الكفاءة والشفافية لتحقيق الشمول المالي- دراسة حالة
الجزائر للفترة 2020-2024

**Digitalization of the Financial Sector as a Mechanism to Enhance
Efficiency, Transparency, and Financial Inclusion - Case Study of
Algeria for - the Period 2020-2024**

سالمي عبد الوهاب^{1*}، حرشاو عبد اللطيف²

¹ جامعة الحاج لخضر- باتنة 01، الجزائر، abdelwahhab.salmi@univ-batna.dz

² جامعة الحاج لخضر – باتنة 01، الجزائر، abdelatif.harchaou@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2025/10/23 تاريخ القبول: 2025/12/25 تاريخ النشر: 2025/12/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل دور رقمنة القطاع المالي كآلية استراتيجية لتعزيز الكفاءة والشفافية في الشمول المالي من خلال توظيف مختلف التقنيات التكنولوجية وتكييفها. حيث أثبتت النتائج أن رقمنة القطاع المالي من شأنها أن ترفع من كفاءة الخدمات المالية من خلال تقليل الضغط على الفروع البنكية وخفض التكاليف بفضل المقاصة الالكترونية، كما تعزز الشفافية من خلال تتبع وتسجيل ومراقبة جميع المعاملات الالكترونية، وتحقيق الشمول المالي عبر توسيع قاعدة المستفيدين وهو ما يتأتى بدعم البطاقات الذهبية ونقاط الدفع الالكترونية. كلمات مفتاحية: رقمنة القطاع المالي، الشفافية، الشمول المالي. تصنيفات JEL: G21 ، D14.

Abstract:

This study analyzes financial sector digitization as a strategic mechanism to boost efficiency, transparency, and financial inclusion using technology.

The findings show digitization enhances service efficiency by reducing bank branch pressure and costs via electronic clearing. It also improves transparency through transaction monitoring and achieves financial inclusion by supporting payment cards and electronic points to expand beneficiary access.

Keywords: Digitalization of the financial sector; Transparency; Financial inclusion.

Jel Classification Codes: G21 ،D14.

1. مقدمة:

شهد القطاع المصرفي والمؤسسات المالية ثورة تقنية سريعة تتطلب من المؤسسات المالية والبنوك تبني الرقمنة كآلية استراتيجية لتعزيز الكفاءة والشفافية من خلال توظيف هذه التكنولوجيا وتكييفها لتصل الى جميع المستخدمين، حيث لم يعد هذا التحول الرقمي مجرد خيار بل ضرورة حتمية يملها الواقع خاصة في الاقتصاديات الناشئة التي تعمل على تحسين أدائها المؤسسات والخدمي.

وفي هذا السياق تسعى الجزائر وعلى غرار باقي الدول الى توظيف هذه التقنيات التكنولوجية بهدف تعزيز كفاءة الخدمات المالية والمصرفية وخفض تكاليفها ومواجهة تحديات ضعف الرقابة والشفافية ومحدودية الشمول المالي، حيث أصبح التحول الرقمي في القطاع المالي يشمل بالإضافة إلى تطوير الخدمات المالية، تحقيق الاستقرار الاقتصادي وهو ما ظهر مع تزايد الاهتمام الحكومي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة من خلال تعزيز منظومة الدفع الالكتروني بهدف تقليص التداول النقدي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية.

1.1. إشكالية الدراسة:

وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على الآلية التي تعمل بها الرقمنة لتحسين الأداء الثلاثي للقطاع المالي في الجزائر "الكفاءة، الشفافية، الشمول المالي" من خلال تحليل البيانات والممارسات بناء على كل ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت رقمنة القطاع المالي في الجزائر في تعزيز الكفاءة والشفافية بما يحقق الشمول المالي خلال الفترة الممتدة من 2020-2024.

ومن خلال الاشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تساهم رقمنة الخدمات المالية في الرفع من كفاءة القطاع المالي من حيث تقليل الضغط على الفروع المصرفية وتخفيض التكاليف.
- ما هو أثر رقمنة القطاع المالي على مستوى الشفافية والرقابة داخل القطاع من خلال تتبع جميع المعاملات المالية.
- إلى أي مدى ساهم الدفع الالكتروني في توسيع قاعدة المستفيدين وتحقيق الشمول المالي في الجزائر.

2.1. فرضيات الدراسة:

- تساهم رقمنة الخدمات المالية في الرفع من كفاءة القطاع المالي من خلال تقليل الضغط على الفروع المصرفية التقليدية، وتخفيض تكاليف التشغيل بفضل الاعتماد على القنوات الرقمية في تنفيذ المعاملات والخدمات البنكية.
- تساهم رقمنة القطاع المالي في تعزيز مستوى الشفافية والرقابة داخل النظام المالي، من خلال استخدام التقنيات الرقمية التي تسمح بتسجيل وتتبع جميع العمليات والمعاملات المالية بطريقة دقيقة وفورية.
- يساهم الدفع الإلكتروني في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية في الجزائر، عبر تمكين فئات جديدة من المجتمع من الوصول إلى الخدمات البنكية بسهولة، وبالتالي تعزيز الشمول المالي وتقليل الفجوة بين الفئات المتعاملة مع النظام المالي وتلك غير المتعاملة معه.

3.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر رقمنة القطاع المالي في الجزائر كألية استراتيجية لتعزيز كفاءة الخدمات المالية وتحليل دور الرقمنة في الرفع من مستوى الشفافية، من خلال تتبع المعاملات المالية ومراقبتها وتحديد مدى مساهمة أدوات الدفع الإلكتروني في توسيع قاعدة المستفيدين وتحقيق الشمول المالي في البيئة المالية الجزائرية والتعرف على أهم التحديات التي تعيق توسع برامج رقمنة القطاع المالي واقتراح مجموعة من الحلول العملية

4.1. منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وهو الأسلوب الأنسب لدراسة واقع التوجه الرقمي في القطاع المالي الجزائري ودوره في تحقيق الشفافية والكفاءة وتعزيز الشمول المالي، وهذا من خلال جمع المعلومات النظرية حول طبيعة التحول الرقمي في القطاع المالي الجزائري بينما الجانب التحليلي يركز على تحليل الأثر بين المتغير المستقل رقمنة القطاع المالي والمتغير التابع الشمول المالي.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2. رقمنة القطاع المالي :

تعتبر رقمنة القطاع المالي مفهوما شاملا وهي استجابة حتمية للتقدم التكنولوجي ونقطة محورية في مسار التنمية الاقتصادية .

1.1.2 تعريف رقمنة القطاع المالي: عمل التوجه الرقمي المالي على إعادة تشكيل القطاع المالي من خلال التقنيات الرقمية والأدوات الحديثة بهدف تعزيز الانتاجية وخلق القيمة المضافة في المجالات الاقتصادية والمالية بصفة عامة (Kamaci, 2024، صفحة 52)

وتعرف الرقمنة بصفة عامة على أنها عملية تحويل المعلومات والإجراءات التقليدية إلى صيغة رقمية من خلال استخدام الأدوات الرقمية لتحسين الكفاءة والقدرة على إدارة ومعالجة البيانات واستخدامها في الإجراءات اليومية يعد تطبيقا لها (T. Bielialov, 2023, p. 17) وعرفت رقمنة القطاع المالي على أنها عملية شاملة تغير بشكل أساسي أساليب التشغيل التقليدية ونماذج الأعمال حيث يدفع هذا التغيير بدمج تقنيات جديدة وابتكارات رقمية في مختلف الجوانب (Tretyakova, p. 190)

من خلال كل ما سبق يمكننا تعريف رقمنة القطاع المالي على أنها عملية تحويل الخدمات والعمليات التقليدية إلى خدمات إلكترونية تعتمد على تقنيات رقمية حديثة، بهدف تحسين كفاءة الأداء المالي وتعزيز الشفافية وتمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية بأقل جهد وتكلفة .

2.1.2. تقنيات رقمنة القطاع المالي: تستخدم رقمنة القطاع المالي العديد من التقنيات والأساليب المبتكرة لتعزيز الكفاءة وخفض التكاليف حيث غيرت هذه التقنيات بشكل أساسي هيكل وأداء العمليات المالية وتشمل هذه التقنيات: (Zaika, 2025, p. 26)

- الذكاء الاصطناعي: تقنية مبتكرة توفر طرق لمعالجة وإدارة العمليات المالية.
- الخدمات السحابية cloud: تعمل هذه التقنية على زيادة الكفاءة وحفظ التكاليف العمليات المالية.
- إنترنت الأشياء LOT: تعمل على إدارة العمليات المالية بشكل أكثر فعالية حيث تربط بين الأجهزة الإلكترونية من خلال الانترنات لمشاركة المعلومات بين البنوك ومستخدميها عن بعد.
- Block Chain: تقدم طرقا جديدة لإدارة العمليات المالية وتعمل على تعزيز الشفافية والأمان
- البيانات الضخمة والتحليلات المتقدمة Big Data: وهي مجموعة من البيانات تتسم بسرعتها في التحليل واتخاذ القرار في ثوان معدودة تستخدم في التنبؤ .
- بالإضافة الى هذه التقنيات توجد المنصات الرقمية التي تسمح للبنوك والمؤسسات المالية بأتمتة العمليات المالية الروتينية .

3.1.2. التحديات التي تواجه رقمنة القطاع المصرفي

واجهت رقمنة القطاع المالي تحديات كبيرة تتمثل في : (Tripathi, 2025, p. 28)

- التكامل التكنولوجي: يعد دمج التقنيات التكنولوجية مع الأنظمة المالية الحالية الجديدة أحد أهم التحديات التي تواجه رقمنة القطاع المالي.
- خصوصية البيانات ومخاف الأمن السيبراني: يواجه التحول الرقمي مخاوف متعلقة بخصوصية البيانات الشخصية وأمنها وكيفية المحافظة عليها.
- الحواجز التنظيمية الهيكلية: تكمن هذه الحواجز في الأطر القانونية والتشريعات التنظيمية التي تشكل عقبات أمام تبني التكنولوجيات الرقمية المالية وتطبيقها.

2.2 الكفاءة والشفافية كأبعاد أساسية لتحقيق الشمول المالي:

في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة يبرز الشمول المالي حيث لا يقتصر دوره على إتاحة الفرصة للخدمات المالية للجميع بقدر ما يمثل أداة فعالة للعملية الاقتصادية

1.2.2 تعريف الشمول المالي

يقصد بـ الشمول المالي تمكين جميع الأفراد والمؤسسات داخل المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتلاءم مع احتياجاتهم المتنوعة، مثل حسابات الادخار والجارية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل الائتماني، وغيرها من الأدوات المالية التي تتيح لهم إدارة مواردهم بفعالية ضمن نظام مالي متاح للجميع. (جعفر و فوزي، 2020، صفحة 163)

ووفقا للتقرير المشترك الصادر عن صندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، يُعبر الشمول المالي عن الوضع الذي يتمكن فيه جميع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المحدود، وكذلك مؤسسات الأعمال الصغيرة وذات النشاط المحدود، من الوصول بحرية إلى مختلف الخدمات المالية الرسمية واستخدامها بشكل فعال، ضمن إطار منظم ومسؤول ومستدام، يوفره تنوع في مقدمي الخدمات داخل بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة. (محمد و قمان، 2019، صفحة 3)

كما عرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه تمكين الأفراد والمؤسسات من الحصول على مجموعة من المنتجات والخدمات المالية الملائمة وبأسعار مناسبة، بما يتوافق مع احتياجاتهم المختلفة مثل عمليات الدفع، والادخار، والتمويل، والتأمين، وذلك بطريقة مسؤولة ومستدامة

تضمن استفادتهم الفعلية دون تعريضهم لمخاطر مالية غير مبررة. (مجموعة-البنك-الدولي، 2022)

من خلال كل ما سبق يمكن لنا تعريف الشمول المالي على أنه قدرة جميع فئات المجتمع على الوصول الى الخدمات المالية مثل الحسابات البنكية وخدمات الدفع الالكتروني بطريقة سهلة وهو ما يعزز من الاندماج الاقتصادي لكل الفئات ويساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة نسبة الادخار والاستثمار.

2.2.2. أهمية الشمول المالي: مع تزايد الاهتمام بتوسيع نطاق الشمول المالي، تتنامى المنافع المتأتية عنه والتي تتحدد أساسا في:

- **الأهمية الاقتصادية:** تتجلى في كونه وسيلة فعّالة لتعبئة المدخرات وتوسيع قاعدة الائتمان، بما يدعم الإنتاج والاستهلاك على حد سواء. كما يُسهم في تحسين كفاءة توزيع الموارد المالية وتقليص الفوارق الاجتماعية، إذ يساعد على دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن النظام المالي المنظم، مما يرفع من الشفافية ويُعزز الحوكمة المالية. (Sarma & Pais, 2014, p. 617)
- **تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق الاقتصادية:** من خلال تمكين العائلات ذات الدخل المنخفض من استخدام الخدمات المالية الملائمة، ما يؤدي إلى تحسين توزيع الدخل وتوسيع فرص الاستثمار والإنتاج. كما يساعد على دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن الإطار المنظم، وهو ما يعزز الشفافية ويقوي الثقة في النظام المالي. (محمود، 2022، صفحة 63)، بما ينعكس إيجابا على النمو الشامل والاستقرار الاقتصادي طويل الأمد. (Kapoor، 2014)
- **تعزيز الاستقرار المالي:** حيث يؤدي اتساع قاعدة المتعاملين مع المؤسسات البنكية إلى تنوع مصادر التمويل وتقليل المخاطر النظامية. كما أنه يُعدّ ركيزة أساسية لتطوير الاقتصاد الرقمي، عبر اعتماد التكنولوجيا المالية (FinTech) لتوسيع نطاق الخدمات البنكية والوصول إلى المناطق الريفية والنائية، وهو ما يدعم التحول نحو اقتصاد غير نقدي أكثر كفاءة واستدامة؛ (Allen, carletti, & cull, 2014, p. 616)
- **رفع كفاءة النظام المصرفي من خلال توسيع قاعدة العملاء وتنوع مصادر التمويل، مما يدعم الاستقرار المالي ويزيد من قدرة البنوك على مواجهة الصدمات الاقتصادية.** كما يُعدّ عنصراً محورياً في دعم التحول الرقمي المالي عبر استخدام التقنيات الحديثة مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمحافظ الإلكترونية، وهو ما يساهم في بناء اقتصاد رقمي أكثر شمولا واستدامة؛ (سميرة، 2023، صفحة 78)

- زيادة القدرة على تطبيق قواعد حماية المستهلك: نظرا لأن معظم مستخدمي الخدمات المالية غير الرسمية لا يتمتعون بقدر كافي من الحماية؛
- تعزيز الثقة لدى الأفراد: في التعاملات عبر المؤسسات المالية والنظام المالي ككل؛
- تحسين من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات: فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي، بما يدعم فاعلية السياسة النقدية، ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفاذي تركزها. (سهيلة، 2022، صفحة 86)

3.2.2 أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه:

- صدر عن مجموعة العشرين مجموعة من المؤشرات التي تقيس الأبعاد الرئيسية للشمول المالي كالآتي: (ظريفة، 2024، صفحة 261)
- الوصول الى الخدمات المالية: يشير الى قدرة استخدام المنتجات والخدمات المالية من المؤسسات الرسمية وتتمثل مؤشرات في عدد أجهزة الصراف الآلي وحسابات النقود الإلكترونية وحسابات التحويل المالي الإلكتروني وعدد نقاط الوصول الى الخدمات المالية لكل 10000 نسمة والنسبة المئوية لإجمالي السكان الى الوصول الى نقطة واحدة.
 - استخدام الخدمات المالية: يعكس مدى اعتماد العملاء على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات في القطاع المالي ومدى استخدامهم لها
 - جودة الخدمات المالية: تعكس مدى أهمية الخدمة المالية للعملاء وكيف هي وجهة نظرهم اليها غير أن هذا البعد لا يزال غير واضح مما يصعب عملية قياسه ووضع مؤشرات
 - الكفاءة المالية: هي قدرة المؤسسات المالية على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لها بأفضل طريقة بهدف تحقيق أكبر مردودية بأقل تكلفة وهذا من خلال تبسيط العمليات المالية وتحسين جودة الخدمات وتقليل الأخطاء من خلال توظيف الرقمنة المالية
 - الشفافية المالية: تعبر عن الوضوح في المعلومات والافصاح عنها بدقة في التوقيت المناسب وهو ما يتيح للمستخدمين والجهات الرقابية فهم الوضع المالي للمؤسسات المالية واتخاذ القرارات بناء على بيانات موثوقة وهو ما ينعكس إيجابيا على محاربة الفساد والتقليل منه

3. دراسة حالة أثررقمنة القطاع المالي في الجزائر على الكفاءة والشفافية بما يحقق الشمول

المالي في الجزائر للفترة الممتدة 2020-2024

جاءت دراسة حالة رقمنة القطاع المالي في الجزائر بهدف تسليط الضوء على الجهود المبذولة في هذا الاتجاه وتقييم أثرها على تعزيز الكفاءة والشفافية بما يحقق الشمول المالي

1.3 مؤشرد عدد المصارف والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر

تعد عدد المصارف والمؤسسات المالية الناشطة أحد أهم المؤشرات الأساسية لقياس تطور القطاع المالي ومدى قدرته على استيعاب متطلبات الرقمنة

جدول رقم (01): المصارف والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر إلى غاية نهاية سنة 2023

المجموع	القطاع الخاص		القطاع العام			البيان
	المؤسسات المالية	المصارف (البنوك)	بريد الجزائر	المؤسسات المالية	المصارف (البنوك)	
29	02	13	01	06	07	عدد المصارف والمؤسسات المالية
5858	/	400	4209	/	1249	عدد الفروع الاجمالية
88	/	71	/	/	18	المتخصصة في التمويل الإسلامي

المصدر: من اعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات تقرير بنك الجزائر لسنة 2024

يوضح الجدول أعلاه البنية الحالية للقطاع المالي الجزائري، وهو ما يعكس تعدد الفاعلين فيه من مصارف عمومية وخاصة، ومؤسسات مالية وبريدية، وهذا ما يعطي نظرة شاملة عن حجم وتنوع المنظومة البنكية والمالية في الجزائر.

حيث يظهر وجود 29 مؤسسة مالية ومصرفية موزعة بين القطاع العام والخاص منها مؤسسة واحدة لبريد الجزائر، يقع المقر الاجتماعي لكل المؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر العاصمة يتفرع منها 5858 وكالة موزعة على مستوى القطر الوطني مقسمة كما يلي:

- القطاع العام: يضم القطاع العام 07 بنوك و06 مؤسسات مالية موزعة على 1249 فرع ومن بينها 18 فرع بنوك مخصص للتمويل الإسلامي.
- القطاع الخاص: يضم القطاع الخاص 13 بنك و02 مؤسسات مالية موزعة على 400 فرع ومن بينها 71 فرع بنوك مخصص للتمويل الإسلامي.

هذه الأرقام تعكس تزايد حضور القطاع الخاص في النشاط المالي، ما يشير إلى ديناميكية متنامية في السوق وإلى بداية تحول هيكلي في بنية النظام المالي الجزائري، ويمكن قراءة رقمنة القطاع المالي الجزائري ودوره في تعزيز الكفاءة والشفافية لتحقيق الشمول المالي من عدة زوايا:

■ **الشمول المالي:** يعتبر بريد الجزائر مكون أساسي في البنية المالية، إذ يضم أكثر من 4209 وكالة على المستوى الوطن، ما يجعله أحد أهم أدوات الشمول المالي في الجزائر، خاصة في المناطق الريفية والنائية التي لا تصلها البنوك التجارية والتي يقدر عددها 1249 وكالة.

كما أن إدماج هذا الجهاز ضمن منظومة التحول الرقمي (من خلال الدفع الإلكتروني، والمحافظ الرقمية، وبطاقات الدفع "gold" وغيرها) يمثل رافعة قوية لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية وتوسيع قاعدة العملاء، وبالتالي تحقيق الشمول المالي عبر الأدوات الرقمية.

■ **الابتكار المالي:** رغم أن القطاع الخاص يمتلك نصف عدد المصارف تقريبا مقارنة بالقطاع العام، إلا أن عدد فروعه (400 فقط) يعكس ضعف الانتشار الجغرافي، وهو ما يشير إلى اعتماد هذه المؤسسات بدرجة أكبر على الخدمات الرقمية والابتكار المالي لتعويض محدودية التواجد الميداني، ومن هنا يمكن القول إن التحول الرقمي يعتبر بالنسبة لها خيارا لتعزيز التنافسية، سواء من خلال تطوير تطبيقات الدفع الإلكتروني أو المنصات البنكية عبر الإنترنت أو الخدمات عبر الهاتف المحمول.

ومن جهة أخرى نجد أن هناك 88 مؤسسة وفرعا متخصص في التمويل الإسلامي، منها 18 في القطاع العام و71 في القطاع الخاص، وهذا مؤشر على تنامي الطلب على المنتجات المالية، كما يبرز التمويل الإسلامي كأحد مجالات الابتكار المالي الذكي في الجزائر من خلال رقمنة عمليات التمويل الإسلامي، وإطلاق منصات ذكية للتعاملات المتوافقة مع الشريعة، بما يعزز الثقة والشفافية ويزيد من جاذبية هذه المنتجات.

2.3. مؤشر عدد الحسابات البنكية في الجزائر

الجدول الموالي يقدم تطور عدد الحسابات البنكية والبريدية في الجزائر خلال الفترة 2020-2023، وهو مؤشر مهم لقياس مستوى الشمول المالي والتحول الرقمي في القطاع المالي، فعدد الحسابات البنكية والبريدية يعتبر من أهم المعايير التي تعكس مدى انفتاح الأفراد والمؤسسات على الخدمات المالية النظامية، ومدى انتشار الثقافة المصرفية في المجتمع

جدول رقم (02) عدد الحسابات البنكية والبريدية بالعملة الوطنية والأجنبية في الجزائر خلال الفترة

2023-2022

السنوات	العملة	شخص طبيعى	شخص معنوي	المجموع
2020	الوطنية	651109	10851317	11502426
	الأجنبية	22141	4082886	4105027
2021	الوطنية	708406	10947161	11655567
	الأجنبية	22939	4176992	4199931
2022	الوطنية	726780	11296348	12023128
	الأجنبية	29618	4493542	4523160
2023	الوطنية	640535	12178122	12818657
	الأجنبية	34192	4639100	4673292

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الالكتروني لبنك الجزائر: <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-comptes-actifs>

(أطلع عليه بتاريخ: 2025/10/10 الساعة: 20:15)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الحسابات البنكية بالعملة الوطنية والأجنبية قد عرف تزايدا خلال فترة الدراسة، وهذا النمو يعتبر مؤشر إيجابي على توسع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية الرسمية، وهو ما يعكس تقدما في مسار الشمول المالي، خصوصا مع بروز الخدمات الرقمية التي سهلت فتح الحسابات والوصول إلى الخدمات المصرفية عن بعد، وفيما يلي سنعرض تحليل الحسابات النشطة بالعمليتين الوطنية والأجنبية باعتبارها مؤشر لمسار الشمول المالي:

■ تحليل الحسابات بالعملة الوطنية: ارتفع مجموع الحسابات من 11502426 حساب سنة 2020 إلى 12818657 حساب سنة 2023، أي بزيادة تقدر بحوالي 1316231 حساب وبنسبة 11,44% خلال فترة الدراسة، وهذا التحول الرقمي في الخدمات البنكية مثل التطبيقات المصرفية وخدمات الدفع الإلكتروني وبطاقات السحب الذكية، قد ساهمت في جذب مزيد من الأفراد إلى التعامل البنكي الرسمي، خاصة مع التوسع في استخدام الهاتف الذكي وانتشار الإنترنت في مختلف الولايات.

■ تحليل الحسابات النشطة بالعملة الأجنبية: ارتفع مجموع الحسابات بالعملة الأجنبية من 4105027 حساب سنة 2020 إلى 4673292 حساب سنة 2023، أي بزيادة تقدر بحوالي 568265 حساب وبنسبة 13,84% خلال الفترة 2023-2020، ورغم أن نمو هذه الفئة من الحسابات أقل

من الحسابات بالعملة الوطنية، إلا أنه يدل على ثقة متزايدة في المنظومة البنكية الجزائرية وقدرتها على إدارة حسابات متعددة العملات عبر حلول رقمية آمنة وفعالة.

■ **رقمنة القطاع المالي:** يمكن القول إن نسبة النمو الإجمالية في عدد الحسابات البنكية والبريدية ترتبط ارتباطا وثيقا بجهود التحول الرقمي في القطاع المالي الجزائري خلال السنوات الأخيرة، فإطلاق منصات رقمية وتطوير خدمات الدفع الإلكتروني، وإدخال تطبيقات الهواتف الذكية، ساهم في تسهيل ولوج فئات جديدة من السكان إلى النظام المالي، لا سيما الشباب وسكان المناطق البعيدة الذين كانوا سابقا خارج دائرة الخدمات البنكية التقليدية.

كما أن رقمنة خدمات بريد الجزائر مثل "البطاقة الذهبية" و"الحساب البريدي الجاري الإلكتروني" أسهمت في رفع عدد الحسابات الفعلية المستخدمة يوميا، وهو ما يعكس انتقالا تدريجيا من الشمول المالي التقليدي إلى الشمول المالي الرقمي.

3.3. مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر

يبين الجدول الموالي تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة 2020-2022، وهو مؤشر بالغ الأهمية في تقييم مدى تقدم التحول الرقمي في القطاع المالي ومدى انعكاسه على الشمول المالي

جدول (03): عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة (2020-2022)

السنوات	2020	2021	2022
عدد الفروع	2826	2868	2532

المصدر: من اعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات تقرير بنك الجزائر لسنة 2024

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد أجهزة الصراف الآلي بلغ 2826 جهاز سنة 2020، ثم ارتفع إلى 2868 جهاز سنة 2021، قبل أن يسجل انخفاض ملحوظ سنة 2022 إلى 2532 جهاز، وهذا التطور يكشف عن اتجاه مزدوج في مسار الرقمنة البنكية:

■ **الفترة 2020-2021:** سجل ارتفاع في عدد الأجهزة يعكس جهود البنوك الجزائرية في توسيع شبكاتها الرقمية وتحسين الوصول إلى الخدمات البنكية الذاتية.

■ **2022:** ان التراجع المسجل سنة 2022 قد يفسر بعدة عوامل، منها إعادة هيكلة الشبكات البنكية، أو التحول نحو القنوات الرقمية البديلة مثل التطبيقات البنكية على الهواتف الذكية، والمحافظ الإلكترونية، والدفع عبر الإنترنت، مما قلل من الاعتماد التقليدي على أجهزة الصراف الآلي.

4.3. مؤشّر المعاملات باستعمال البطاقات

1.4.3. وضعية البطاقات المطروحة للتداول والمفعلة: يقدم الجدول الموالي بيانات دقيقة حول وضعية البطاقات البنكية المطروحة للتداول والمفعلة في الجزائر خلال الفترة 2023-2024، وهو مؤشّر جوهري في تحليل مدى تطور التحول الرقمي في القطاع المالي، لأن البطاقات البنكية تمثل الأداة الأساسية لاستخدام الخدمات المالية الإلكترونية مثل السحب الآلي، والدفع الإلكتروني، والتحويلات عبر الإنترنت.

جدول رقم (04): وضعية البطاقات المطروحة للتداول والمفعلة خلال الفترة 2024/2023

2024			2023			طبيعة البطاقات
المجموع	الذهبية	ما بين المصارف	المجموع	الذهبية	ما بين المصارف	
19.844.903	15.605.882	4.239.021	16.509.507	12.487.304	4.022.203	البطاقات المطروحة للتداول
15.795.681	14.307.568	1.488.113	12.285.800	11.028.570	1.257.230	البطاقات المفعلة
79,60	91,68	35,11	74,42	88,32	31,26	معدل النشاط (%)
معدل النشاط = (عدد البطاقات المفعلة ÷ عدد البطاقات المطروحة للتداول) × 100						

المصدر: من اعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات تقرير بنك الجزائر لسنة 2024

من خلال الجدول (04) نلاحظ أن إجمالي عدد البطاقات المطروحة للتداول ارتفع من 16.509.507 بطاقة سنة 2023 إلى 19.844.903 بطاقة سنة 2024، أي بنسبة نمو تقارب 20,2%، وبالموازاة مع ذلك ارتفع عدد البطاقات المفعلة (أي المستخدمة فعليا في المعاملات المالية) من 12.285.800 بطاقة سنة 2023 إلى 15.795.681 بطاقة سنة 2024، ما يمثل زيادة ملحوظة بحوالي 28,6%، وهذا التطور يعكس توسعا حقيقيا في رقمنة المعاملات المالية، وتزايد ثقة المستخدمين في البطاقات البنكية كأداة موثوقة وسهلة استعمال في الحياة اليومية.

■ بطاقات ما بين المصارف (CIB): ارتفع عدد البطاقات المطروحة من 4.022.203 بطاقة سنة 2023 إلى 4.239.021 بطاقة سنة 2024، بينما زاد عدد البطاقات المفعلة من 1.257.230 إلى

1.488.113 ورغم هذا التحسن، فإن معدل النشاط لهذه الفئة بقي محدودا نسبيا، إذ لم يتجاوز 35,11% سنة 2024 بعد أن كان 31,26% سنة 2023، وهذا يشير إلى أن جزءا كبيرا من البطاقات المصرفية الموزعة غير مستخدم بانتظام، إما بسبب ضعف ثقافة الدفع الإلكتروني، أو محدودية نقاط القبول التجاري، أو صعوبات تقنية متعلقة بالبنية التحتية للمصارف.

■ **البطاقات الذهبية (الخاصة بريد الجزائر):** هذه الفئة تمثل النسبة الأكبر من البطاقات المتداولة، إذ بلغ عددها 15.605.882 بطاقة سنة 2024 مقابل 12.487.304 بطاقة سنة 2023، أي بزيادة تفوق 25%، والأهم من ذلك أن معدل النشاط لهذه البطاقات مرتفع جدا، حيث ارتفع من 88,32% سنة 2023 إلى 91,68% سنة 2024، ما يعكس فعالية كبيرة في استعمالها اليومي من قبل الأفراد. ويرجع هذا الأداء القوي إلى انتشار خدمات "الذهبية" في الحياة اليومية (سحب الأجور، دفع الفواتير، التحويلات، الشراء عبر الإنترنت)، إضافة إلى رقمنة خدمات بريد الجزائر التي وصلت إلى شرائح واسعة من السكان، خاصة في المناطق الداخلية والريفية.

2.4.3. عدد المعاملات باستعمال البطاقات من حيث الدفع والسحب خلال الفترة 2023-2024
يعرض الجدول الموالي معطيات كمية حول عدد المعاملات المالية باستعمال البطاقات البنكية في الجزائر خلال الفترة 2023-2024، موزعة حسب طبيعة العملية (الدفع عبر محطات الدفع الإلكتروني، والدفع عبر الإنترنت، والسحب عبر الصراف الآلي) ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات العملية لقياس درجة نضج التحول الرقمي في القطاع المالي الجزائري، لأنه يعكس مدى استخدام المواطنين والمؤسسات للأدوات الرقمية في تعاملاتهم اليومية، بدل الاعتماد على النقد التقليدي.

جدول (05) المعاملات باستعمال البطاقات خلال سنة 2024

نسبة النمو		2024		2023		طبيعة العملية	
القيمة (%)	الحجم (%)	القيمة (مليار دج)	الحجم (مليون عملية)	القيمة (مليار دج)	الحجم (مليون عملية)		
45,04	56,08	40,551	4,864	27,959	3,329	عبر محطات الدفع الإلكتروني	الدفع عبر البطاقات
127,79	70,57	28,514	5,913	12,517	3,467	عبر الإنترنت	
44,12	0	0,241	0,017	0,167	0,017	عبر محطات الدفع الإلكتروني	

						والأنترنت	
70,63	58,57	69,065	10,777	40,476	6,796	مجموع الدفع عبر البطاقات	
25,74	30,79	694,287	51,821	552,160	39,623	مجموع السحب عبر الصراف الآلي	
28,81	34,84	763,593	62,615	592,803	46,436	مجموع المعاملات	

المصدر: من اعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات تقرير بنك الجزائر لسنة 2024

من خلال الجدول (05) نلاحظ أن إجمالي حجم المعاملات المنجزة باستعمال البطاقات البنكية في الجزائر ارتفع من 46,436 مليون عملية سنة 2023 إلى 62,615 مليون عملية سنة 2024، أي بنسبة نمو بلغت 34,84%، أما من حيث القيمة المالية فقد انتقلت من 592,803 مليار دج إلى 763,593 مليار دج بنسبة نمو قدرها 28,81%، وهذا التطور الملحوظ يعكس تسارع التحول الرقمي في القطاع المالي الجزائري، خصوصا في مجال الدفع الإلكتروني والسحب الآلي، ما يدل على تزايد ثقة المستخدمين في الخدمات البنكية الرقمية.

■ **الدفع عبر محطات الدفع الإلكتروني:** ارتفع عدد العمليات من 3,329 مليون عملية سنة 2023 إلى 4,864 مليون عملية سنة 2024، أي بنسبة نمو 56,08%، فيما ارتفعت القيمة من 27,959 مليار دج إلى 40,551 مليار دج، بمعدل نمو 45,04%، وهذا التوسع يعكس تزايد نقاط الدفع الإلكتروني في السوق الجزائرية وتنامي إقبال المستهلكين على استخدامها في المشتريات اليومية، وهو مؤشر واضح على نجاح سياسات التحول نحو اقتصاد غير نقدي.

■ **الدفع عبر الإنترنت:** ارتفع حجم هذا النمط من المعاملات من 3,467 مليون عملية إلى 5,913 مليون عملية، بنسبة نمو 70,57%، في حين زادت القيمة من 12,517 مليار دج إلى 28,514 مليار دج بنسبة 127,79% وهي الأعلى بين جميع المؤشرات، كما يظهر هذا النمو الكبير أن الخدمات المصرفية الإلكترونية والتجارة الرقمية أصبحت أكثر ثقة واعتمادا في الجزائر، بفضل تحسين أنظمة الأمان الرقمي وتوسع المنصات الوطنية للدفع عبر الإنترنت.

■ **المدفوعات عبر الأنترنت ومحطات الدفع معا:** رغم أن هذه الفئة تبقى محدودة الحجم (0,017 مليون عملية فقط سنة 2024)، فإن قيمتها المالية ارتفعت بنسبة 44,12% ما يعكس تجارب جديدة لدمج القنوات الرقمية المتعددة في منظومة دفع موحدة.

■ **عمليات السحب عبر الصراف الآلي:** رغم هيمنة عمليات السحب على إجمالي المعاملات البنكية من حيث الحجم والقيمة، إلا أن بيانات 2024 تظهر تغيرا في السلوك المالي للمستخدمين، فقد ارتفع عدد عمليات السحب من 39,623 مليون عملية سنة 2023 إلى 51,821 مليون عملية

سنة 2024، أي بنسبة 30,79%، بينما زادت قيمتها من 552,160 مليار دج إلى 694,287 مليار دج بنسبة 25,74%، وهذا يعني أن السحب النقدي لا يزال يحتفظ بمكانته، لكنه يتطور بوتيرة أبطأ مقارنة بالدفع الإلكتروني، ما يعكس تحولا تدريجيا نحو المعاملات غير النقدية.

3.4.3. المدفوعات المعالجة من خلال نظام المقاصة الإلكترونية باستعمال البطاقات

الجدول الموالي يظهر حجم المعاملات حسب طبيعة العملية باستعمال البطاقات خلال سنة 2024 ومقارنتها بباقي المعاملات المتمثلة في: الصكوك، الأوراق التجارية، الاقتطاعات، التحويلات من جهة ومقارنة نسبة نمو مجموع المقاصة الإلكترونية بسنة 2023

جدول رقم (06) المدفوعات المعالجة من خلال نظام المقاصة الإلكترونية خلال سنة 2024

طبيعة العملية	الحجم (مليون عملية)	القيمة (مليار دج)	الحجم (%)	القيمة (%)
المعاملات باستعمال البطاقات	62,615	763,593	67,24%	2,98%
باقي المعاملات	30,499	24.836,208	32,76%	97,02%
المجموع خلال سنة 2024	93,114	25.599,801		
المتوسط اليومي (251 يوم عمل)	0,371	102		
المجموع خلال سنة 2023	74.776	22.958,531		
معدل النمو (%)	24,52%	11,50%		

المصدر: من اعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات تقرير بنك الجزائر لسنة 2024

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم المعاملات باستعمال البطاقات بلغ خلال سنة 2024 نحو 62,615 مليون عملية، أي ما يعادل 67,24% من إجمالي المعاملات المالية المعالجة عبر نظام المقاصة الإلكترونية، وهذا يعني أن أكثر من ثلثي (3/2) العمليات المالية في النظام الوطني للمقاصة تتم باستخدام البطاقات الإلكترونية، وهو تحول جوهري مقارنة بالسنوات السابقة، ويدل على توسع استخدام وسائل الدفع الرقمية بين الأفراد والمؤسسات، أما من حيث القيمة المالية فقد بلغت المعاملات عبر البطاقات حوالي 763 مليار دينار جزائري، أي بنسبة 2,98% من إجمالي القيمة المالية للمدفوعات، وهذا الفارق بين النسبة المرتفعة في الحجم (67,24%) والنسبة المنخفضة في القيمة (2,98%) يعكس أن أغلب المدفوعات بالبطاقات تخص عمليات صغيرة الحجم (مثل المشتريات اليومية أو الفواتير أو الخدمات)، مما يعني أن البطاقات تستخدم أساسا كوسيلة للدفع الاستهلاكي الفردي وليس للعمليات التجارية الكبرى.

كما بلغ المتوسط اليومي للمدفوعات خلال 2024 حوالي 0,371 مليون عملية يوميا بقيمة إجمالية تقدر بـ 102 مليار دج في اليوم الواحد، وهذا الرقم يعكس قدرت المصارف والمؤسسات المالية على معالجة مئات آلاف العمليات الإلكترونية يوميا دون تعطل، ما يعزز الثقة في المنظومة المالية الرقمية ويدعم الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المالية.

كما تشير البيانات إلى أن مجموع المعاملات المالية (كافة الأنواع) ارتفع من 74,776 مليون عملية سنة 2023 إلى 93,114 مليون عملية سنة 2024، بمعدل نمو 24,52% من حيث الحجم و11,50% من حيث القيمة، وهذا التطور الإيجابي يؤكد أن التحول الرقمي في النظام المالي الجزائري يسير بوتيرة متصاعدة، حيث أصبح استخدام البطاقات الإلكترونية وسيلة مألوفة ومفضلة لدى شريحة واسعة من المتعاملين.

ومن الجدير بالذكر أن معدل النمو في الحجم يفوق معدل النمو في القيمة، ما يدل على أن عدد المستخدمين للبطاقات يتزايد بوتيرة أسرع من حجم المبالغ المتداولة، وهو ما يمكن تفسيره بتوسع قاعدة المستخدمين الجدد (نتيجة الشمول المالي الرقمي)، وليس فقط زيادة الاستخدام من قبل نفس الفئات السابقة.

4. خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة الاشكالية التي تدور حول مدى مساهمة رقمنة القطاع المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2020-2024 في تعزيز الكفاءة والشفافية بما يحقق الشمول المالي، وتم ذلك من خلال الجزء النظري الذي تناول المفاهيم الأساسية لرقمنة القطاع المالي، والتقنيات المستخدمة فيه، والتحديات التي تواجه وأهمية الشمول المالي وأبعاده وكيفية قياسه،

بينما تناولنا في الجانب التطبيقي دراسة حالة تهدف إلى تقييم واقع تبني الحلول الرقمية في القطاع المالي الجزائري ومدى جاهزيته لتحول إلى نظام مالي متطور، وهو ما يعكس أهمية هذه الدراسة خصوصا في ظل التوجه نحو إرساء مبادئ الحوكمة والشفافية وتحقيق الشمول المالي غير أن العملية برمتها مازالت تسير بشكل بطئ نتيجة الصعوبات التقنية والتنظيمية وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

النتائج:

الكفاءة :

- ما زالت البنية التقليدية للقطاع المالي تعتمد على الانتشار المادي أكثر من الحلول الرقمية، ما يستدعي استثمار التحول الرقمي لتحسين الأداء التشغيلي وتقليل التكاليف.

- يساهم التحول الرقمي في رفع كفاءة إدارة الحسابات البنكية من خلال تقليل الضغط على الفروع وتبسيط الإجراءات عبر القنوات الإلكترونية، ما يسمح بتوسيع عدد العملاء دون زيادة مكلفة في الموارد البشرية أو البنية التحتية.
- الاعتماد المتزايد على نظام المقاصة الإلكترونية في معالجة المدفوعات بالبطاقات ساهم في تسريع وتيرة المعاملات وتقليص التكاليف التشغيلية، فبدلاً من الاعتماد على النقد الذي يستهلك وقتاً وجهداً في العد والنقل والتأمين، أصبحت المؤسسات والأفراد يتمتعون بخدمات سريعة وأمنة، مما يعزز كفاءة النظام المالي ككل.
- ارتفاع معدل البطاقات المفعلة يعني زيادة الاعتماد على الوسائل الرقمية في المعاملات اليومية، ما يؤدي إلى تقليص الضغط على الفروع البنكية وتسريع العمليات، وبالتالي تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المالية، كما أن تطوير أنظمة المقاصة الإلكترونية وربطها بالبطاقات يعزز سرعة معالجة المدفوعات ودقتها.
- الارتفاع الملحوظ في المعاملات الإلكترونية يبرهن على أن أنظمة الدفع والمقاصة الرقمية أصبحت أكثر فعالية واستقراراً، مما ساعد المؤسسات المالية على تقليل التكاليف وتسريع الخدمة.

2.1.4. الشفافية

- تعدد المؤسسات وتنوع الخدمات يشكلان بيئة خصبة لتبني أنظمة رقمية موحدة تعزز تتبع المعاملات والرقابة، ما يرفع من مستوى الشفافية والمساءلة.
- زيادة عدد الحسابات الرسمية يحد من المعاملات النقدية غير الرسمية ويعزز تتبع العمليات المالية، ما يدعم مكافحة الفساد وغسل الأموال، ويسهم في تحسين الحوكمة المالية.
- كل معاملة إلكترونية تُسجّل وتُتابع رقمياً، مما يحدّ من العمليات غير المصرح بها والفساد المالي، ويسهل عملية الرقابة والمحاسبة، ويمثل نظام المقاصة الإلكترونية أحد أهم أدوات الشفافية المالية الحديثة، لأنه يسمح بتتبع جميع العمليات بدقة زمنية ومالية.
- توسع استعمال البطاقات البنكية يحد من التعاملات النقدية خارج النظام الرسمي، مما يعزز تتبع المعاملات المالية ويقلل من مخاطر الفساد والتلاعب. فكل عملية تتم عبر البطاقة تُسجّل إلكترونياً، مما يتيح تتبعاً كاملاً للعمليات المالية ويقوي آليات الرقابة والشفافية في القطاع المالي.

- تزايد المعاملات المسجلة إلكترونياً يسهم في تقليص حجم التعاملات النقدية غير الرسمية، وبالتالي رفع مستوى الرقابة والشفافية المالية، وهو أحد الأهداف الرئيسية للتحول الرقمي.

الشمول المالي :

- بفضل الانتشار الواسع لبريد الجزائر، وتنامي التمويل الإسلامي، وإدماج الخدمات الرقمية، يمكن القول إن الجزائر تتجه نحو توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية الرقمية بشكل تدريجي.
- تعكس هذه الأرقام توسعاً في إدماج فئات جديدة في النظام المالي، خاصة بعد التحول الكبير في الخدمات الرقمية للبنوك العمومية والخاصة، ما يحقق أحد أهم أهداف التحول الرقمي.
- توسع استخدام البطاقات البنكية في الدفع الإلكتروني يشير إلى انخراط فئات جديدة من المواطنين في النظام المالي الرسمي، بما في ذلك الفئات التي لم تكن تتعامل مع البنوك من قبل، كما أن تعميم نقاط الدفع الإلكترونية (TPE) والتطبيقات المصرفية المتصلة بالبطاقات يسهم في نشر الثقافة المالية الرقمية في المجتمع، وبالتالي تعزيز الشمول المالي الرقمي.
- يشكل الانتشار الواسع للبطاقات الذهبية دليلاً على أن التحول الرقمي في الخدمات البريدية والمالية أصبح أداة فعالة لإدماج شرائح واسعة من المجتمع في النظام المالي الرسمي، خصوصاً الفئات التي لم تكن تتعامل مع البنوك سابقاً. كما أن انتشار البطاقات المفعله في المدن والقرى يعكس تحسن النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية، ما يعزز هدف الشمول المالي الرقمي في الجزائر.
- توسع استخدام البطاقات في الدفع والسحب يعكس اتساع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية الحديثة، ويؤكد نجاح الجهود الوطنية الرامية إلى دمج فئات واسعة من المواطنين في النظام المالي الرسمي.

5. قائمة المراجع:

1.5. قائمة المراجع باللغة العربية

عمار فوزي المياحي جعفر، و ليلي فوزي. (2020). السياسات المصرفية الدولية "الشمول المالي، الاستدامة المصرفية 2030. مصر: المركز العربي للنشر.

بن موسى محمد، و عمر قمان. (2019). واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي "خلال الفترة 2011-2017 مع التركيز على الجزائر. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، 13 (03).

<https://asjp.cerist.dz/en/article/105338>

عشاوي علي غزالي ظريفة. (2024). تطوير الدفع الالكتروني لارساء الشمول المالي في الجزائر. مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، 8 (2)، 261-262.

<https://asjp.cerist.dz/en/article/258546>

مجموعة-البنك-الدولي. (29 مارس، 2022). الشمول المالي. تاريخ الاسترداد 10 أكتوبر، 2025، من [albankaldawli: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview](https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview)

2.5. قائمة المراجع باللغة الأجنبية

A & .Güneş, H. Kamacı. (2024). *Digital Transformation and New Trends in the Finance Sector*.

<https://doi.org/10.58830/ozgur.pub592.c2469>

S & .Bhushan, C. Tripathi. (2025). Digital Transformation in Finance: Innovations, Challenges, and Future Trends. Stallion. *Journal for Multidisciplinary Associated Research Studies*. 5، صفحة 5.

<https://doi.org/10.55544/sjmars.icmri.5>

T. Bielialov, I. K. (2023). Global Experience of Digitalization of Economic Processes in the Context of Transformation. *International Journal of Professional Business Review*.

<https://doi.org/10.26668/businessreview/2023.v8i6.2041>

Tretyakova, I. N. (s.d.). *Digitalization As a Modern Trend in the Management Contour of the Financial Sector*

<https://doi.org/10.21869/2223-1552-2024-14-1-189-199>

O .Zaika. (2025). Digital transformation as a driver of financial sector development. *International Science Journal of Management Economics & Finance*، 4 (1)، 23-30.

<https://doi.org/10.46299/j.isjmef.20250401.03>